



دبلوم الشؤون الدولية والدبلوماسية

**النظامين الإقتصادي والسياسي التركي في ظل حزب العدالة والتنمية
وانعكاساته على العلاقة مع سورية**

بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم في الشؤون الدولية والدبلوماسية

إعداد الطالب

إياد قطب

إشراف الدكتور

.....

العام ٢٠٠٩

المحتويات

| العنوان | الصفحة |
|---|--------|
| لمحة تاريخية | ٣ |
| المبحث الأول: النظام الاقتصادي في ظل العدالة والتنمية. | ٤ |
| ١- الاقتصاد التركي وسياسيات الانفتاح الخارجي. | ٥ |
| ٢- الاقتصاد التركي: بوابة شعبية لحزب العدالة والتنمية. | ٦ |
| ٣- حزب العدالة والتنمية.. اقتصاد يتنامى. | ٧ |
| المبحث الثاني: النظام السياسي في ظل العدالة والتنمية. | ٨ |
| ١- حزب العدالة والتنمية.. تعديل في جوهر النظام سياسي. | ٨ |
| ٢- السياسة الخارجية التركية والعلاقات الدولية. | ٩ |
| المبحث الثالث: العلاقات التركية السورية. | ١٣ |
| ١- العلاقات السورية التركية منذ ١٩٣٩ وحتى بداية القرن. ٢١. | ١٣ |
| ٢- العلاقات السورية التركية.. شراكة في وجهات النظر. | ١٥ |
| ٣- العلاقات التركية السورية.. تعاون سياسي أممي اقتصادي. | ١٦ |
| ٤- اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية - التركية. | ١٩ |
| نتائج الدراسة | ٢٠ |
| المراجع | ٢٣ |

لمحة تاريخية:

كان الأتراك السلاجقة، أول مَنْ حَكَمَ تركيا. وهم قوم مسلمون، قدموا من أواسط آسيا. وقد تمكنوا في عام ١٠٧١م من تدمير القسم الأعظم من مظاهر القوة البيزنطية، في الأناضول، في موقعة ملاذكرد.

ومنذ ذلك التاريخ، حلَّ الدين الإسلامي محل الدين النصراني واللغة التركية محل اللغة اليونانية. وقد دامت إمبراطورية الأتراك السلاجقة، حتى عام ١٢٤٣م؛ ثم تعرضت لغزو المغول؛ ومع تمزق إمبراطورية المغول، وانهارها بدأت جماعة من الأتراك، يُطلق عليها العثمانيون بإنشاء دولة ضخمة، إذ تمكنوا، عام ١٣٢٦م، من الاستيلاء على مدينة بورسا التي أصبحت، فيما بعد، عاصمة الدولة العثمانية. و أخذت بالتوسع وصولاً إلى بلغاريا و صربيا ثم استولت جيوش العثمانيون، بقيادة محمد الثاني، على القسطنطينية، التي غيرَ اسمها، فيما بعد، إلى اسلامبول (اسطنبول حالياً).

خلال القرن السادس عشر وفي عهد سليمان القانوني فتح العثمانيون الكثير من المناطق المجرية وحاصروا فيينا مرتين لكنهم هزموا أمام الأوربيين في معركة ليبانتو قرب سواحل اليونان. (١)
بعد الحرب العالمية الأولى تم تقسيم الإمبراطورية العثمانية التي خسرت معظم أراضيها وفقاً لمعاهدة سيفر ١٩٢٠م وبسبب الشروط المجحفة لهذه الإتفاقية قامت الحركة الكمالية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك بالمطالبة بتعديل بنود هذه الإتفاقية وتم توقيع معاهدة لوزان ١٩٢٣م التي كانت أقل إجحافاً.
ولقد قام مصطفى كمال أتاتورك بإلغاء السلطنة و أعلن تركيا جمهورية فتولى رئاستها عام ١٩٢٣ م وقد تمكن من استبدال المبادئ الإسلامية بأعراف قومية علمانية و استبدل الكتابة في تركيا من العربية إلى اللاتينية. (٢)

بعد وفاة أتاتورك خلفه (عصمت انينو) حيث تم اقتطاع لواء اسكندرون ١٩٣٩م وفي عام ١٩٤٥ انضمت تركيا إلى الأمم المتحدة، وأصبحت عضواً في منظمة حلف شمال الأطلسي NATO في عام ١٩٥٢.

ولعل أبرز المنعطفات السياسية في تاريخ البلاد، هي الانقلابات العسكرية المتكررة، كما هو الحال في انقلاب جمال جورسيل ٢٧ أيار ١٩٦٠م حيث تم إعدام رئيس الحكومة عدنان مندرس. وفي عام ١٩٧١ سيطر الحكم العسكري على البلاد حتى عام ١٩٧٣، مما يعني أن العسكر لعبوا دوراً رئيسياً في إدارة شؤون البلاد، وحماية الحركة العلمانية بعد هذا التاريخ فأدى ذلك إلى وضع غير مستقر أدى إلى اندلاع أعمال العنف إثر انقلاب عام ١٩٨٠م (٣)

مع تتحية الحكم العسكري للبلاد عام ١٩٨٢، دخلت تركيا مرحلة سياسية و اقتصادية جديدة، ركزت فيها الدولة على الصادرات و أزالت القيود على الواردات و فتحت الباب للاستثمار الأجنبي، و

١ ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ، تركيا، <http://ar.wikipedia.org/>

٢ الصمد رياض ، العلاقات الدولية في القرن العشرين، الطبعة الأولى ، ص ١١١

٣ الموسوعة العربية، المجلد السادس، النبيؤ، التنظير الطبي (دمشق: الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م) ص ٣٦١-٣٦٢

بعد وصول الأحزاب الإسلامية المعتدلة إلى سدة الحكم في السنوات الأخيرة، تحاول تركيا تحسين علاقاتها بجيرانها وخاصة العرب منهم.

المبحث الأول: النظام الاقتصادي في ظل العدالة والتنمية

تتركز مراكز الصناعة و التجارة التركية حول منطقة مدينة اسطنبول و في باقي المدن الكبرى و خاصة في الغرب. هناك فرق كبير في مستوى المعيشة و الحالة الاقتصادية بين الغرب الصناعي و الشرق الزراعي. يعتبر القطاع الزراعي أكبر قطاع من حيث تشغيل العمالة و لكنه ينتج ما نسبته حوالي ١٢% فقط من الناتج القومي. القطاع الصناعي ينتج حوالي ٢٩,٥%، قطاع الخدمات حوالي ٥٨,٥% من الناتج القومي لتركيا.

في الفترة ما بين ١٩٤٥ إلى بداية الثمانينات، اتبعت الحكومة سياسة اقتصادية تركز على الاقتصاد الداخلي. حاولت من خلالها حماية الشركات المحلية عن طريق فرض قيود على الشركات و الواردات الأجنبية. تعرقلت حركة الصادرات في هذه الفترة بفعل البيروقراطية و الفساد المنتشر، كما نقصت الإيرادات المالية الحكومية اللازمة لتحسين الصناعة و تحديثها و استيراد البضائع و المواد الخام اللازمة لها. في أغلب الأحيان اضطرت الحكومة عادة لصرف أكثر مما هو مخطط له في الخطط الخمسية، وكانت النتيجة دائما لصالح المصروفات و ليس العائدات. استمر عجز الميزانية في التصاعد و زادت نسبة التضخم و معهم الدين الخارجي للدولة، مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة التركية، حيث أصبح في بعض السنوات من المعتاد الحصول على نسب تضخم ذو خانيتين مئوية. ساعد الوضع السياسي الداخلي الغير مستقر و المشاكل العسكرية في قبرص و المناطق الكردية لزيادة مصاريف الدولة و تعجيز الاقتصاد. في الستينات، زادت نسبة الأتراك العاملين في الخارج بشكل كبير برغم كل هذه الصعاب كان النمو الاقتصادي التركي مستقر حيث بلغ على سبيل المثال نسبة ٦,٧% في الخمسينات، و ٤,١% في السبعينات.

كما تميّز الوضع الاقتصادي في تركيا، خلال السنوات الأخيرة، بتذبذب معدلات النمو، والخلل الشديد في التوازن. حيث عانت البلاد في الأعوام ١٩٩٤، ١٩٩٩ و أزمات اقتصادية حادة أدت إلى انهيار الليرة التركية إلى أدنى مستوياتها و زيادة نسبة التضخم بشكل كبير. مما ساعد على انهيار الحكومات عدة مرات. وربما تقف هذه المشكلات وراء استمرار انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد؛ إذ إنها لا تتجاوز البليون دولار سنوياً.

في أواخر عام ٢٠٠٠ وبداية عام ٢٠٠١، غرق الاقتصاد التركي في أزمة حادة، نتيجة ازدياد معدل العجز التجاري، والضعف الخطير الذي عاناه القطاع المصرفي؛ ما أرغم أنقرة على تعويم العملة التركية، ودفع البلاد إلى حالة من الكساد الشديد. تحسن الاقتصاد تدريجياً، و نمت ثقة المستثمرين بالتعديلات التي أقرتها الحكومة، وقد سجل الاقتصاد التركي نمواً معدله ٥.٩% في عام ٢٠٠٣، وبلغ

إجمالي الدخل القومي ٢٤٠ مليار دولار، أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية فقد بلغ حجمها ١١٦ مليار دولار في العام نفسه . (٤)

١ - الاقتصاد التركي وسياسيات الانفتاح الخارجي:

قبيل عام ١٩٨٠ اتبعت تركيا سياسية اقتصادية تصنعية قائمة على الاستيراد بهدف تغطية الطلب المحلي، كما أعطت الأولوية لحماية فروع الصناعة القائمة حديثاً، بالجمارك و غيرها من الضرائب الأخرى لفترة طويلة. وظل الحال على هذا المنوال حتى ٢٤ يناير ١٩٨٠ حيث تم إعداد برنامج استقرار اقتصادي لتحقيق تحولات اقتصادية جذرية وبه تم التخلي عن إستراتيجية التصنيع القائم على الاستيراد، و التمسك بنموذج تصنيعي يعتمد على التصدير.

ومع الإصلاحات المنجزة أعطيت الأولوية لآليات السوق في المنحى الاقتصادي عوضاً عن الإدارة المركزية، وأدت إعادة الهيكلة و التطورات المتعاقبة لها في أسواق الرأسمال، إلى إصدار تشريعات تتواءم مع مقتضيات التطورات الجديدة وهكذا سن في عام ١٩٨١ قانون سوق الرأسمال، واضعاً نصب عينيه تشجيع تحويل المدخرات إلى قيم منقولة مثل الأسهم و السندات، كي تساهم فئات الشعب مساهمة واسعة و مؤثرة في النمو الاقتصادي.

وفي عام ١٩٨٢ استحدث مجلس الأسواق المالية وأنيطت له مسؤوليات جمة من التنظيم و الإشراف و المتابعة لتحقيق حسن سير الأمور في الأسواق المالية التركية.

أما في ٣ يناير ١٩٨٦ فقد تم تدشين بورصة استانبول للأسواق المالية لتلعب دوراً رائداً في تطوير الاقتصاد التركي وتتضمن حالياً أربعة أسواق نشطة هي سوق الأسهم والسندات و سوق الصكوك والكمبيالات و السوق العالمية وسوق المعاملات التجارية.

وقد صدر مرسوم حكومي رقم ٣٢ في شهر أغسطس ١٩٨٩ ألغيت كافة القيود الموضوعة على المستثمرين الأجانب في البورصة. هذا المرسوم جعل أسواق الأسهم و السندات التركية مفتوحة تماماً للمستثمرين الأجانب ودون أي عقبة لتحويل الرأسمال والأرباح إلى الخارج.

و تم تقليص فترة الانتظار في المعاملات المعقدة و النافذة في سوق الأسهم والسندات ، من ثلاث دقائق إلى دقيقة واحدة فقط وذلك بغية تسهيل متابعة أوامر صرف الوكلاء المشاركين في ضوء مستجدات السوق ، بقرار صدر عن مجلس إدارة بورصة استانبول للأوراق المالية في ١٨ يوليو ٢٠٠٠ ، وشرع في تنفيذ القرار بتاريخ ٢٤ يوليو ٢٠٠٠. (٥)

يشار إلى أن الاقتصاد التركي انكمش فعلياً في أعوام ١٩٩٨ إلى ٢٠٠١، و في رد فعل لهذه الأزمة، اقترضت الحكومة بكثافة من صندوق النقد الدولي - ٣١.٨ مليون دولار واعتمدت الحكومة مجموعة من السياسات التي يتبناها الصندوق. هذه السياسات أحدثت ارتفاع حاد جداً في نسبة الفوائد،

٤ تركماني عبد الله، ١٨ نوفمبر ٢٠٠٦م / <http://www.atassiforum.org/>

٥ <http://www.byegm.gov.tr/> الاقتصاد التركي وسياسيات الانفتاح الاقتصادي الخارجي

وتخفيض في سلطات الحكومة المالية وفي إنفاقها، وزيادة في حجم الدين الخارجي، وتعويم سعر تحويل العملات وارتفاع العملة المحلية. نتج أيضا عن هذه السياسات خصخصة الصناعات المملوكة للدولة ورفع الدعم المالي عن الزراعة والمجالات الأخرى.

هناك جانب مدمر آخر من جوانب برنامج صندوق النقد الدولي لتركيا وهو نسب الفوائد العالية: أدونات دين الخزنة التي تشكل الأرصدة الكبرى في الأسواق المالية التركية تحمل سعر فائدة هي ٢٦%، وتبقى بالرغم من سعرها الحقيقي وهو ١٥% عالية جدا، بعد تعديل نسب التضخم، ويشير مؤيدو هذه السياسات إلى الانتعاش الاقتصادي الذي حدث منذ ٢٠٠١. حيث نما الاقتصاد التركي بمعدل ٧% سنويا عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، ومن المتوقع أن يستمر في النمو بنسب أكبر في الأعوام القادمة. (٦)

٢ - الاقتصاد التركي: بوابة شعبية لحزب العدالة والتنمية.

بدايةً تشكل «حزب العدالة والتنمية» عام ٢٠٠١م من رحم حزب الرفاه الذي كان يتزعمه نجم الدين أربكان ولقد ضم أكثر من عشرة ملايين شخص وحصلوا على ٣٥% تقريبا من الأصوات، وفي الانتخابات الأخيرة حصل حزب «العدالة والتنمية» على ٤٧% تقريبا؛ أي أنهم حصلوا على أصوات أكثر من ١٦ مليوناً من الناخبين الذي يبلغ عددهم في تركيا ٤٢ مليوناً تقريبا. (٧) كما تعتبر قصة نجاح حزب العدالة والتنمية في المجال الاقتصادي التركي إحدى أهم عوامل ازدياد شعبية الحزب جماهيريا ومن العناصر الأساسية التي دفعت إلى إعادة فوزه بالانتخابات التشريعية والرئاسية لهذا العام والتي استطاع من خلالها اكتساح جميع منافسيه وخصومه وإحراج النخبة العلمانية والجيش. ولا تقتصر مفاعيل النجاح الاقتصادي وتأثيراتها على الداخل التركي فقط بل تتعداه إلى إطارها الإقليمي والدولي وهو الذي قد يسمح لها في الأجل القريب بلعب أدوار إقليمية كبيرة، يكون الاقتصاد العامل الأول وراء تحريكها.

لقد كان الوضع الاقتصادي البائس والانهيال التجاري والمالي لتركيا يشكل التحدي الأول والأساسي والرئيسي لحزب العدالة والتنمية عند تسلمه لمقاليد السلطة في تركيا. (٨) استطاع الحزب في هذه الفترة عبر السياسة التي تمّ انتهاجها النهوض بالاقتصاد التركي بما يشبه المعجزة، ما انعكس ايجابيا على نظرة الجمهور التركي للحزب خاصة بعد عقود طويلة من فضائح الفساد والرشاوى والبؤس المالي والاقتصادي الذي عاش فيه الأتراك في ظل الحكومات العلمانية والقومية المتتالية على الحكم.

٦ موقع: http://www.kefaya.org/Arabic_Znet.htm مقال بعنوان تركيا مرشحة لأن تكون الأرجنتين القادمة؟ بقلم: إرنيك يلدان ومارك فيسبروت، ترجمة: أحمد زكي، ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤.

٧ عطيفة حسين علي، صحيفة "٢٦ سبتمبر"، شئون دوليه، العدد 1341، الخميس ١٦ آب ٢٠٠٧، ص 13

٨ مركز دراسات والبحوث الإستراتيجية، جامعة دمشق، العدد ١١، ربيع ٢٠٠٤، ندوة حزب العدالة والتنمية يدخل محمد الجراد ص ١٢٢

ووفقاً لتقارير تركية فقد حققت صادرات تركيا أرقاماً قياسية وصلت إلى ١٠٠ مليار دولار، و قد نما الناتج المحلي الإجمالي خلال الأربع سنوات و نصف من ١٨١ مليار دولار ليصل إلى ٤٠٠ مليار دولار.

أما معدّل الدخل الفردي فقد ارتفع من ٢٥٨٩ دولار للفرد عند مجيء حزب العدالة و التنمية للحكم إلى حدود ٥٧٠٠ دولار. و بينما كان النمو الاقتصادي في تركيا يشكل نسبة ٢.٦% منذ الأعوام ١٩٩٣ و حتى العام ٢٠٠٢، فقد ارتفعت هذه النسبة بشكل هائل و مضاعف و سريع إلى ٧.٣% في الأعوام ما بين ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧.

ووفقاً لتقرير صادر عن مركز "ستراتفور" ، فإنّ الاقتصاد هو احد أهم العوامل التي ستسمح لتركيا باستعادة دورها الإقليمي الذي كان سائداً قبل ٩٠ سنة.

ففي العام ٢٠٠٧، حققت تركيا المركز ١٧ للدول الأعلى نمواً في العالم بناتج إجمالي يساوي حوالي ٤١٤ مليار دولار بعد أن كانت تركيا تحتل المركز ٢٦ في العام ٢٠٠٢ و بواقع ١٨٣ مليار دولار فقط. (٩) مع الأخذ بعين الاعتبار أن تركيا حققت ذلك دون انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. وبالتالي فإنّ الاقتصاد التركي بات يشكل الاقتصاد الإقليمي الأكثر ديناميكية و قيادية. و إذا ما أضفنا إلى كل هذا موقع تركيا الجغرافي و دوره في أن تضم تركيا أكبر شبكة نقل و مرور للطاقة في العالم، فإن التحليل يقودنا إلى إن دور تركيا في تعاضد مستمر و يتجه نحو استعادة حالته التاريخية. أما على الصعيد الداخلي، فإن الاقتصاد سيشكل الدعامة الأساسية التي سيسعى حزب العدالة و التنمية من خلالها النفاذ لجميع شرائح المجتمع ليثبت لهم أنه الأقدر و الأكفأ على قيادة تركيا و تمثيل الشعب التركي.

٣- حزب العدالة و التنمية.. اقتصاد يتنامى.

اهم ما حققه الحزب اقتصادياً:

١. تخفيض نسبة التضخم من ٣٧% إلى ٩% تقريباً.
٢. تخفيض نسبة الفائدة الحقيقية من ٦٥% إلى ١٥% تقريباً.
٣. كانت الليرة التركية قد فقدت قيمتها فقام بحذف ستة أصفار من الليرة التركية التي أصبحت الآن قريبة من الدولار الأمريكي
٤. قام بتوزيع الكتب و الدفاتر و القرطاسية على جميع طلاب المدارس الابتدائية و المتوسطة و الثانوية (يبلغ عدد هؤلاء الطلاب عشرة ملايين طالب تقريباً) مجاناً.
٥. قام بتوزيع ١.٥ مليون طن من الفحم سنوياً مجاناً على العائلات الفقيرة.

المبحث الثاني: النظام السياسي في ظل العدالة والتنمية

١ - حزب العدالة والتنمية.. تعديل في جوهر النظام السياسي.

تتمتع الجمهورية التركية بنظام سياسي شبيه بالأنظمة الديمقراطية الغربية، التي تنقسم عامة إلى جهاز تشريعي، تنفيذي و قضائي. تبنت البلاد الحياة الديمقراطية بعد تطبيق دستور عام ١٩٨٢ و بعد سنوات من الحكم العسكري. يشكل البرلمان التركي الجهاز التشريعي ويتكون من ٥٥٠ نائب، يتم انتخابهم كل خمس سنوات مباشرة من الشعب.

كل مواطن تركي مقيم في تركيا له حق الانتخاب ابتداء من سن الثامنة عشرة، لذا لا يستطيع الملايين من الأتراك المغتربين المشاركة في الانتخابات. أعلى سلطة سياسية في البلاد هي سلطة رئيس الدولة، الذي يتم انتخابه كل سبع سنوات من قبل البرلمان. ولا يسمح بإعادة انتخاب الرئيس حسب الدستور.

ولقد أيد الناخبون الأتراك سلسلة التعديلات الدستورية التي تمت يوم الأحد ١٢/١٠/٢٠٠٧ ومن أهمها انتخاب رئيس الدولة بشكل مباشر من قبل الشعب، ونقل عن الهيئة العليا للانتخابات قولها: "إن ٦٩ بالمئة من الناخبين أيدوا التعديلات الدستورية"، ولم تزد نسبة الإقبال على التصويت عن ٦٥ بالمئة وهي نسبة منخفضة بالمعايير التركية.

ولن تؤثر هذه النتائج في وضع الرئيس التركي عبد الله غول الذي انتخبه البرلمان في آب لفترة رئاسة تستمر سبعة أعوام، وسينتخب الأتراك خليفته بشكل مباشر في عام ٢٠١٤، وتشمل حزمة التعديلات التي تمت الموافقة عليها أيضا:

١. خفض فترة الرئاسة إلى خمس سنوات بدلا من سبع.

٢. أحقية ترشيح الرئيس لنفسه لفترة جديدة مدتها خمس سنوات أخرى.

٣. إجراء الانتخابات العامة كل ٤ سنوات.

ويعتبر هذا الاستفتاء هو الخامس في تاريخ تركيا، وهو يأتي بعد أقل من ثلاثة أشهر من الانتخابات التشريعية ، فيما كان يقف حزب العدالة والتنمية الحاكم المنبثق عن التيار الإسلامي، وراء هذا التعديل.

وكانت حكومة حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان اقترحت هذه التعديلات بعد الأزمة السياسية التي صاحبت عملية اختيار الرئيس في أيار الماضي عندما رشح الحزب وزير الخارجية آنذاك عبد الله غول للرئاسة.

وانتهت الأزمة بدعوة أردوغان لانتخابات مبكرة حقق فيها حزب العدالة فوزا كاسحا مكنه من تشكيل الحكومة بمفرده، وتمكن الحزب الحاكم من تمرير مرشحه في البرلمان في آب ٢٠٠٧ ليتولى عبد الله غول رئاسة البلاد حتى ٢٠١٤.

وقد أكد أردوغان أن التعديلات تهدف لمنع تكرار مثل هذه الأزمة التي استمرت شهوراً وخيم عليها شبح تدخل الجيش مجدداً في الحياة السياسية للبلاد، كما يؤكد الحزب الحاكم أن الانتخاب المباشر للرئيس طريقة أكثر ديمقراطية. (١٠)

يوكل رئيس الدولة رئيس الحزب المنتصر بالانتخابات النيابية مهمة تشكيل الحكومة، لكي يصبح بدوره رئيس الحكومة، بعدها يقوم رئيس الدولة بالموافقة على أعضاء الحكومة أو رفضهم. وتعتبر المحكمة الدستورية أعلى محكمة تركية. تقوم المحكمة بفحص مدى مطابقة القوانين المشرعة من البرلمان مع بنود الدستور.

الهيئة التنفيذية:

- أ. رأس الدولة: رئيس الجمهورية، عبد الله غول الذي انتخب في ٢٨ أغسطس ٢٠٠٧.
 - ب. رئيس الوزراء: رجب طيب أردوغان.
 - ج. الحكومة: مجلس للوزراء، يعين رئيس الجمهورية أعضائه، بعد ترشيحهم من قبل رئيس الوزراء.
 - د. الانتخابات: يُنتخب الرئيس من قبل المجلس القومي لفترة سبع سنوات. ويُعين رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء ونائبه.
- ويوجد، إضافة إلى مجلس الوزراء، مجلس الأمن القومي، الذي يعمل كهيئة استشارية للحكومة، ويتألف من كبار قادة الجيش، والمسؤولين الحكوميين، ويرأسه رئيس الجمهورية. و ينبغي أن يحصل الرئيس على موافقة ثلثي أصوات أعضاء الجمعية التشريعية في الجولتين: الأولى والثانية؛ وعلى أغلبية بسيطة في الجولة الثالثة.

٢ - السياسة الخارجية التركية والعلاقات الدولية.

أ- التعريف بالسياسة الخارجية التركية:

تميزت السياسة الخارجية التركية منذ تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣ بكونها ذات اتجاه واحد نحو أوروبا و الغرب نتيجة انبهار مصطفى كمال أتاتورك بالحضارة الغربية وقد استمرت هذه السياسة المتمثلة بالسعي للانضمام للمنظمات والمؤسسات الأوروبية . هذا ما دعا إليه أصحاب الوسط اليساري ، أما اليوم فقد اخذوا يدعون إلى إعادة هيكلة العلاقات مع الغرب بما يخدم التطلعات التركية وبما يمكنهم من لعب دور أكبر في الشرق الأوسط بشكل خاص و في أوراسيا بشكل عام .

أما أصحاب التيار القومي فيدعون لإتباع سياسات خارجية مرتكزة على مصالح تركية العليا سواء أكان ذلك من خلال علاقات مع الاتحاد الأوروبي أو غيره من القوى الفاعلة على المستوى الإقليمي أو الدولي ، وعلى العكس من ذلك فإن أصحاب التيار الإسلامي دعوا إلى إعطاء الأولوية للعلاقات مع العالم الإسلامي بهدف أن يكون لتركيا دور قيادي في هذا العالم .
ولتحقيق سياسات خارجية ناجحة تم توزيع السياسة الخارجية على مجموعة من الدوائر ودرجات متفاوتة حسب أهميتها .

ب- مسائل تحظى باهتمام السياسة الخارجية التركية: المسألة اليونانية :

تشارك تركيا في نزاعات مع اليونان، في شأن بحر إيجه و مشكلة تراقيا والقضية القبرصية.
١- مشكلة بحر إيجه المتعلقة بجرفه القاري وحدوده و مسألة التنقيب عن النفط فيه و مياهه الإقليمية و مجاله الجوي وتسليح الجزر، أي أن بحر إيجه هو منشأ التوتر الدائم بين الدولتين لكونه يحوي ألفي جزيرة تابعة لليونان وبضعة جزر تابعة لتركيا و ينص القانون الدولي على أن المياه الإقليمية لكل دولة هي ١٢ ميل بحري ولكن بسبب وجود هذا العدد الهائل من الجزر اليونانية فيه وعلى مقربة شديدة من الساحل التركي بحيث لا تتجاوز المسافة ستة أميال ، وهكذا فقد طالبت تركيا بجعل المياه الإقليمية ستة أميال الأمر مما يعني سيطرة اليونان على ٤٤ بالمائة من بحر إيجه مقابل ٨ بالمائة لتركيا و ٤٨ بالمائة مياه مفتوحة ، أما عند تطبيق قرار ١٢ ميل حسب مطالب اليونان فهذا يعني أنها صاحبة السيادة على ٧٢ بالمائة من البحر مقابل ٩ بالمائة لتركيا و ١٩ بالمائة بحر مفتوح . مما يعني تقييد حرية الحركة البحرية التركية إلى أقصى درجة و بالتالي تحول البحر إلى بحر يوناني .
٢- مشكلة تراقيا الغربية باليونان ووجود الأقلية التركية فيها و المحددة باتفاقية لوزان ١٩٢٤ وما ترتب عليها من قيود يونانية لمنع هجرة أبنائها إلى تركيا . (١١)
٣- المشكلة القبرصية: بدأ نزاع الجيران التركي واليوناني منذ ستينات القرن الماضي ولا سيما بعد الانقلاب اليوناني في قبرص ففي تموز ١٩٧٤ تدخلت تركيا عسكرياً في الجزء الشمالي من جزيرة قبرص تحت ذريعة حماية حقوق الأقلية التركية هناك، ولمنع اليونانيين من الاستيلاء على قبرص . وهذا ما استتبعه إعلان قيام جمهورية قبرص التركية الشمالية في شباط ١٩٧٥ . ومع إخفاق مباحثات الأمم المتحدة بين القبارصة الأتراك و القبارصة اليونان في الوصول لحل للأزمة .
إلى جانب التطورات اللاحقة خلال عام ١٩٩٧ وأبرزها المرتبطة بالصواريخ الروسية لقبرص ، والقرار التركي بإقامة اتحاد مع قبرص التركية وخاصة بعد قرار الاتحاد الأوروبي ببدء مفاوضاته لضم قبرص دون تركيا لعضويته.

إن هذه الخلافات بين تركيا و اليونان لعبت دوراً كبيراً في منع دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي حتى الآن وسيتوقف دخولها إليه مستقبلاً على إمكانية حل هذه الخلافات من قبل الجانبين و خاصة من

الطرف التركي الطامح إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ولا تزال العلاقات بين الدولتين، تركيا واليونان متوترة غير أنها بدأت تتحسن خلال السنوات الثلاثة الماضية. (١٢)

العلاقات التركية الأوروبية:

بعد ما يزيد على عقدين من توقيع تركيا اتفاق الانسحاب إلى الجماعة الأوروبية (اتفاق أنقرة في ١٩٦٣/١٢/٩) تقدمت تركيا في ١٩٨٧/٤/١٤ بطلب للانضمام للعضوية الكاملة في الجماعة التي أصدرت لجنتها عام ١٩٨٩ تقريراً بشأن الطلب وضعت فيه شروط عديدة لانضمام أية دولة له وإجراءات الانضمام وهي تتجلى في مدى قدرة الدولة طالبة الانضمام على الاستجابة لمقاييس كوبنهاغن السياسية والاقتصادية والتي تقتضي من الدولة رغبة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إكمال مسيرة الانتقال إلى اقتصاد السوق ، أما من الناحية السياسية فعليها إرساء أسس الديمقراطية التمثيلية و الابتعاد عن التدابير الاستبدادية و احترام حقوق الإنسان و مراعاة الأقليات بمنحها حرية الممارسة الثقافية التعبير عن هويتها داخل إطار الدولة .

غير أن تركيا تعاني من اختلافات اقتصادية وسياسية قائمة مع الجماعة الأوروبية تتعلق بارتفاع معدلات البطالة والتضخم و انخفاض مستويات الحماية و الضمان الاجتماعي للعمال وحقوق الإنسان والأقليات ونزاعها مع إحدى الدول الأعضاء في الجماعة (اليونان) واستمرار وجودها العسكري في شمال قبرص. (١٣)

غير أن ذلك لم يمنع اللجنة من وضع خطط لقيام اتحاد جمركي بين تركيا و الجماعة و زيادة وتطوير التعاون المالي والمعونات الاقتصادية والفنية والاتصالات السياسية.

أما الإجراءات الواجب على تركيا اتخاذها تتجلى في التوافق مع السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي وقواعده الجمركية وسياساته الزراعية ومن الخطوات التي اتخذتها تركيا تخفيض الرسوم الجمركية على وارداتها من الاتحاد الأوروبي.

إن إقرار الاتحاد الأوروبي ١٩٩٥ لاتفاقية الاتحاد الجمركي مع تركيا كوسيلة لدعم حكومة تشيلدر في مواجهة حزب الرفاه في الانتخابات البرلمانية ولكنه عاد وجمد معوناته وخاصة بين ١٩٩٦-٢٠٠٠ بسبب القضية الكردية وتحول تركيا على مصدر قلق في بحر إيجه وقبرص وشمال العراق. (١٤)

وبعد مفاوضات ومساعي شاقة في عام ٢٠٠٥ استطاعت تركيا تحقيق خطوة تاريخية إلى الأمام في علاقتها مع أوروبا و رغم إغلاق الأوروبيين أبوابهم أمام الأتراك ما ناهز أربعة عقود عادت و دشنت المفاوضات مع تركيا تمهيدا لمنحها عضوية الاتحاد بعد اجل غير معلوم.

وقد نجح الأتراك في عدم التنازل عن شرطين:

الأول: عدم الاعتراف الرسمي بقبرص اليونانية.

١٢ مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٣، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٦

١٣ تركيا والاتحاد الأوروبي ، <http://www.alitthad.com>

١٤ معوض جلال عبد الله ، مركز دراسات الوحدة العربية، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية ، الفصل السابع ،مشكلات العلاقات التركية -الأوروبية ص٢٧٤ - ٢٧٥

الثاني : رفض صيغة الشراكة المميزة في حال تعثر المفاوضات .

ولكنها قبلت بشرطين هما :

الأول : ربط قبول عضوية تركيا لاحقا بمدى قدرة الاتحاد الأوروبي على استيعابها

الثاني : الضغوط الأمريكية بقبول تركيا التخلي عن حقها في استخدام الفيتو ضد انضمام قبرص

اليونانية إلى حلف الناتو .

غير أن هذا الإنجاز ما كان ليتحقق لولا الجهود الجبارة لبريطانيا التي تمكن أنذاك وزير خارجيتها جاك سترو من إقناع الدول الأوروبية بمنح تركيا العضوية الكاملة في الاتحاد والبدء معها في مفاوضات الانضمام.

ويمكن تفسير محاولة بريطانيا هذه بتخوفها من وقوع تركيا في براثن التطرف الإسلامي الذي يتخذ منها معبرا لسائر الدول الأوروبية .

وبالتالي يعتبر انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي نموذجا فريدا للتصالح بين مجتمع مسلم ودولة علمانية، ولكن قبل ذلك يجب أن يتحقق شرطان:

١- أن تصبح تركيا دولة ديمقراطية ليبرالية و تقيم دولة قانون وتحترم الأقليات ولاسيما الأكراد .

٢- أن تقبل الدول الراضة لانضمام تركيا قبول تركيا فيه.

وما بين داخل تركي معقد وناقم وخوف أوروبي رافض تبدو موافقة الاتحاد على بدء مفاوضات انضمام تركيا إليه قرار سياسي صرف لا يترتب عليه أية حقوق أو ضمانات ، وتبقى تركيا منتظرة إلى أجل غير مسمى .(١٥)

العلاقات التركية العربية:

تميزت العلاقات التركية العربية بالتوتر منذ أيام حكم الإمبراطورية العثمانية لمعظم البلاد العربية. بعد تقسيم ملكية الدول العربية بين الدول الاستعمارية و انهيار الإمبراطورية العثمانية، حاولت تركيا منذ نشأة الجمهورية التركية في بداية القرن التركيز على علاقاتها مع الغرب و خاصة أوروبا و الولايات المتحدة. كما أن إتباع السياسة الخارجية التركية السياسة الغربية و خاصة الأمريكية، أدى إلى تحسن العلاقات التركية الإسرائيلية، التي يرى فيها العرب تهديدا لمصالحهم و أمنهم. على مدى العقود السابقة تحالفت تركيا بشكل غير رسمي مع إسرائيل و عقدت العديد من الاتفاقيات التجارية و العسكرية مع الدولة العبرية رأت سوريا في ذلك تهديدا مستمرا لها. كما ساهمت سياسات تركيا المائية و الزراعية و بناء العديد من السدود في مشروع جنوب شرق الأناضول على نهري دجلة و الفرات، اللذان هم عصب الحياة في العراق و سوريا، و التدخل العسكري التركي في شمال العراق، إلى المزيد من التوتر السياسي و خاصة مع العراق.(١٦)

وقد كادت أن تؤدي مسألة إقليم الإسكندرونة المتنازع عليه مع سوريا و اتهام تركيا لسوريا بدعم حزب العمال الكردستاني المحظور إلى نشوب نزاع عسكري بين البلدين. بعد وصول الأحزاب الإسلامية المعتدلة إلى سدة الحكم في السنوات الأخيرة، تحاول تركيا تحسين علاقاتها بجيرانها و خاصة سوريا فمع وصول الرئيس عبد الله غول إلى سدة الحكم قام بدعوة الرئيس الأسد إلى زيارة تأتي الثانية من نوعها إلى تركيا في سبيل تعزيز أطر التعاون بين البلدين .

من تركيا وخلال مؤتمر صحفي مشترك للرئيس الأسد مع نظيره التركي أيد الرئيس السوري قرار البرلمان التركي الذي صدر بأغلبية كبيرة بناءً على طلب الحكومة للسماح للقوات المسلحة التركية بعبور الحدود إلى شمال العراق تمهيداً لشن عملية عسكرية ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني الذين ينفذون عمليات عسكرية انطلاقاً من شمال العراق وصلت أخيراً إلى حد التهديد بتصفية بعض الساسة الأتراك.

واعتبر الرئيس السوري أن هذا نابع من حق تركيا المشروع في الدفاع عن وحدة واستقلال أراضيها، بينما أبدت تركيا دعماً واسعاً للقضايا العربية وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي واحتلال الجولان من قبل إسرائيل(١٧).

المبحث الثالث: العلاقات التركية السورية

١- العلاقات السورية التركية منذ ١٩٣٩ وحتى بداية القرن ٢١.

اعترى هذه العلاقات فيما مضى عوارض من السلبية الناجمة عن تواطؤ فرنسا وتركيا على سلخ لواء أسكندرونة عام (١٩٣٩م) ، وقد تحكّم بالنظرة التركية تجاه الدول العربية خيار تركيا الاستراتيجي المرتبط بالغرب، فقد كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل في ٢٨ آذار عام ١٩٤٩ وأقامت علاقات دبلوماسية معها عام ١٩٥٠، وفي إطار دورها في الأحلاف العسكرية (الأطلسي ١٩٥٢- بغداد ١٩٥٥- السنو ١٩٥٩) كثيراً ما مارست تركيا سياسة تجاه الدول العربية قوامها التوتر والضغط، كما حدث عام ١٩٥٧ عندما حشدت قواتها العسكرية على الحدود السورية الشمالية في أعقاب المطالبة الواسعة في سورية بالوحدة مع مصر، وقد ظل الحال على ما هو عليه بين البلدين حتى بعد تغير تركيا لسياستها تجاه دول المنطقة حيث انتهجت-منذ الستينات وتسارعت الأزمة القبرصية عام ١٩٧٤- سياسة عدم التدخل في النزاعات العربية، وكذلك في الصراعات الإقليمية كالحرب العراقية الإيرانية. التوجه نحو إقامة علاقات إقليمية متوازنة مع الدول العربية على غرار علاقاتها مع إسرائيل وإيران، تأييد المواقف الفلسطينية خاصة بعد حرب ١٩٦٧ في قضية الصراع مع إسرائيل من خلال التأكيد على ضرورة تطبيق قرارات الشرعية الدولية وبخاصة القرار ٢٤٢، و اتباع سياسة إيجابية في هذا السياق بعد انضمامها لعضوية منظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٧٦.

ومع الثمانينات اتجهت السياسة السورية إلى التفاهم مع تركيا فانضمت سوريا إلى برتوكول التعاون الاقتصادي و الفني الموقع في ١٩٨٠ بين العراق وتركيا ،والذي ينص على تشكيل لجنة فنية مشتركة لدراسة مواضيع المياه المشتركة وخاصة الفرات ودجلة.

ورغم المحاولات المتبادلة من الجانبين لتسوية الخلافات وتصحيح الأجواء وبدء مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين، وكان آخرها زيارة معاون وزير الخارجية السوري عدنان عمران إلى أنقرة في تموز ١٩٩٨ إلا أن هذه المحاولة وغيرها من المحاولات السابقة لم تنجح في تصحيح الأجواء السلبية بين البلدين. خاصة في ظل إصرار تركيا على ربط موضوع المياه بمشكلة "الإرهاب" وتوطيد تحالفها العسكري مع إسرائيل، وكانت سورية وتركيا وقعتا اتفاقات في عامي ١٩٩٢- ١٩٩٣ بشأن أمن الحدود بين البلدين ١٨.

وتصاعدت الخلافات بين البلدين في عام ١٩٩٨ مهددة باشتعال حرب بعد أن هددت تركيا سوريا بالدخول في العمق السوري لملاحقة أعضاء حزب العمال الكردستاني إلى أن تم التوقيع على اتفاق اضنة الأمني.الذي افتتح عصر جديد في

العلاقات بين البلدين كان أبرزها الزيارة التي قام بها الرئيس التركي للمشاركة في تشييع الرئيس حافظ الأسد عام ٢٠٠٠.

٢- العلاقات السورية التركية.. شراكة في وجهات النظر.

النقلة النوعية في العلاقات بين البلدين مع وصول حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢ والتي تبنت نهج المصالحة مع دول الجوار المبنية على الحوار والتفاهم والاحترام المتبادل. والتي فتحت الباب أمام الزيارة التاريخية للرئيس الأسد في ٢٠٠٤ والتي توجت بالعديد من الاتفاقيات . هذه الزيارة أتت في أعقاب الغزو الأمريكي إلى العراق بهدف التأكيد على وحدة العراق خوفاً من تقسيمه ولضمان الأمن في المنطقة ولمحاولة بناء نظام إقليمي جديد وأعقبها زيارة أردغان إلى سوريا في نهاية ٢٠٠٤.

أظهر الرئيس الأسد أثناء زيارة أردوغان إلى سورية في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٦، فهم القيادة السورية للموقف التركي الجديد بأن «لتركيا وسورية وجهات نظر مشتركة حول القضايا الإقليمية وأن بلاده تقدر جهود تركيا لإعادة السلام في الشرق الأوسط». كما وقعت سورية وتركيا اتفاقية تجارة حرة مع التفاهم على أن الاتفاقية يجب أن تُوسَّع على المستوى الإقليمي للإمساك بروح العصر، بما يعني التعاون لتحقيق السلام والاستقرار، اللذين سيكونان نمطاً نموذجياً للتتابع من البلدان المجاورة الأخرى.

والتحول الإيجابي في العلاقات السياسية للبلدين بدا واضحاً في تماثل موقف البلدين إزاء الوضع في العراق سواء في الفترة التي سبقت الحرب أم في ما تلاها، حيث عارض البلدان الحرب على العراق، وأيدا الحفاظ على وحدة واستقلال العراق، وأطلقا خلال الحرب وبعدها ملاحظتهما على حركة الأكراد العراقيين وسياستهم خاصة موضوع الفيدرالية. وقد أتاح هذا التحسن في العلاقات لتركيا القيام بدور الوسيط لدفع مسيرة المفاوضات بين سورية وإسرائيل.

في تصريحاته الأخيرة، أشار الرئيس الأسد إلى أن الوساطة التركية مع إسرائيل بدأت في العام ٢٠٠٤ ليعود الأمر وي طرح مرة أخرى لكن شيئاً لم يحصل على أرض الواقع إلا منذ نحو ستة أشهر حين أعيد طرح هذا الموضوع من قبل الأتراك موضحاً أن سورية لا تزال على موقفها وهو ضرورة صدور إعلان واضح من قبل المسؤولين الإسرائيليين برغبتهم بالسلام وإعادة الأرض إلى سورية. إضافة إلى ضمانات بأن الأرض ستعود كاملة مشيراً إلى أنه لا توجد ثقة مع الإسرائيليين وإذا كانت موجودة قليلاً في السابق فهي معدومة اليوم.

وأكد الرئيس الأسد أن سورية تثق بتركيا وأنها أبلغت مسؤوليها بأنه عندما تأتي الضمانات يكون الجو أصبح مهيناً للسلام.

والخلاصة أن ثمة مناخاً مناسباً لتدعيم العلاقات بين البلدين، والارتقاء بها إلى أعلى مستوى في المجالات كافة لأنها في الأساس تركز على علاقات تاريخية ومصالح متبادلة وعوامل جغرافية تساعد كلها في تحسينها وتحسينها.

وتتفق تركيا وسورية حول مبادئ أساسية بشأن العراق تركز على وحدة التراب العراقي في وجه أي شكل من أشكال التقسيم خاصة إذا كان قائماً على أساس إثني أو طائفي، إضافة إلى ضرورة الإسراع في وضع جدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية وتمكين أهل العراق من تحديد مستقبلهم وبناء وطنهم دون تدخلات خارجية. ويملك البلدان فرصة كبيرة لدفع العلاقات بينهما خطوات إضافية إلى الأمام لترتقي بالفعل إلى شراكة حقيقية تعكس حقيقة المصالح والمخاطر المشتركة.

كما أن أنقرة تقاوم الاعتراضات الأميركية على سياستها المتغيرة تجاه سورية. بهذا المعنى وكمثال على التخطيط الطويل الأمد لسياسة تركيا المتغيرة تجاه سورية، لا بد من الإشارة إلى الدور التركي في نقل رسائل التهدة بين سورية وإسرائيل خاصة بعد أسر المنظمات الفلسطينية الجندي الإسرائيلي غلعاد شاليت، فقد أرسل اردوغان مستشاره أحمد داوود أوغلو إلى دمشق، حيث نقل إلى الرئيس السوري بشار الأسد رسالة تتضمن المخاوف من تصعيد العنف وانتشار الأزمة إلى المنطقة بأكملها.

إن تدخل تركيا في هذه الأزمة كان فريداً في حال تم تذكر الموقف التركي السابق القائم على سياسة عزل سورية وعدم التدخل في النزاعات الشرق أوسطية عموماً. تظهر لنا مهمة أحمد داوود أوغلو ثقة صانعي السياسة الأتراك بأن العلاقات التركية - السورية هي في الشكل الجيد جداً بحيث تستجيب سورية إيجابياً إلى الطلبات التركية في الأمور الإقليمية.

لذا ومع معرفة صناع السياسة الخارجية الأتراك بأنهم قد يصبحون في مواجهة للاختيار بين مصالحهم الإقليمية وتصميم الولايات المتحدة الإقليمية في هذا العهد الجديد. إن الاختيار التركي هو السلام والأمن في الشرق الأوسط، والطريق إلى السلام يمر من خلال سياسة جوار طيبة. بهذا المعنى، فإن تغيير الموقف التركي تجاه سورية يعد مدعاة للتأمل. فسورية وتركيا الآن لا تحتفظان فقط بعلاقات جيدة على المستوى الثنائي، لكنهما تتعاونان في عدد من القضايا الإقليمية مما يعكس دوراً ثنائياً جديداً في الشرق الأوسط

٣- العلاقات التركية السورية.. تعاون سياسي أمني اقتصادي.

رحلة الرئيس بشار الأسد إلى أنقرة طرحت سؤالاً استراتيجياً كبيراً: أين تقف سوريا وتركيا من مشروع التحالف الخماسي الذي ارتسمت ملامحه في قمة بحر قزوين، وما هو الدور الجديد الذي تريده تركيا لنفسها في تقرير مستقبل العراق الموحد والعراق الفدرالي إذا ما اندفع المشروع التقسيمي إلى نهاياته، وما هي امتدادات هذا الدور على المستوى الإقليمي؟

والزيارة التي تزامنت مع التهيئة الدبلوماسية والسياسية لمجموعة استحقاقات قريبة في المنطقة اتسمت بكثير من الأهمية. وأبرز هذه الاستحقاقات مؤتمر «انابوليس» الذي تعمل كوندوليزا رايس على انضاجه، ومؤتمر دول الجوار القريب في اسطنبول، الى جانب تصديق البرلمان التركي على قرار القيام بعمليات عسكرية شمال العراق بهدف القضاء على حزب العمال الكردستاني، واستمرار الشائعات حول الغارة الإسرائيلية على موقع سوري، والانشغال الدولي بالاستحقاق الرئاسي اللبناني، ومن ثم

زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الى طهران للمشاركة في مؤتمر دول بحر قزوين، والخروج بقرار عدم السماح باستخدام أراضي تلك الدول لشن حرب على إيران.

وأول مفاعيل الزيارة يمكن تلمسه في توسيع نطاق العلاقات السورية - التركية، التي لم تعد مجرد علاقة بلدين جارين دفعتهما الظروف الإقليمية الناجمة عن الاحتلال الأميركي للعراق لأن يكونا صديقين متعاونين اقتصادياً وامنياً، بل إن العلاقة تتجه نحو بناء تحالف إقليمي، يقوم على المصالح المشتركة للجانبين وعلى دور كل منهما. وخلال المؤتمر الصحفي المشترك مع نظيره التركي عبد الله غول قال الرئيس السوري: «إن لسوريا دوراً أساسياً في منطقة الشرق الأوسط وهي معنية مباشرة بقضاياها المحورية، وكذلك فإن لتركيا دورها المهم في المنطقة وبالتأكيد فإن التلاقي والانسجام بين هذين البلدين ودوريهما، سيسهم إسهاماً كبيراً في دفع الاستقرار والسلام والازدهار قدماً إلى الإمام في مختلف أرجاء منطقتنا، وهناك اتفاق كامل حول مجمل هذه المواضيع والقضايا». في الوقت نفسه قال الرئيس التركي عن زيارة الأسد إنها تأتي «في مرحلة حرجة جداً بالنسبة الى منطقة الشرق الأوسط» وإن وجهات نظر الجانبين كانت متفقة حول «ضرورة إيجاد سلام عادل وشامل ومنصف في الشرق الأوسط»، وقد تم التوصل إلى «قناعة مشتركة بأن علاقاتنا يمكن أن تسهم في إيجاد حلول للمشاكل التي تعانيها منطقتنا من خلال بذل جهود مشتركة في هذا الإطار». وقد تناولت محادثات الجانبين بالإضافة إلى المسائل الاقتصادية ثلاثة ملفات رئيسية في المنطقة تعتبر ذات اهتمام مشترك وهي الوضع في العراق، وآخر تطورات الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ، وملف الوضع في لبنان.

في ما يتصل بالعراق تتلاقى المصالح السورية- التركية في الملف العراقي حول رفض التقسيم ومنع قيام دولة كردية منفصلة، لكن المواقف تختلف حول شكل التدخل في العراق، وفي العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية، تاريخياً كانت هناك مخاوف عربية من أطماع تركية في العراق، تزايدت مع الاحتلال الأميركي، وغض الطرف عن الحركات الكردية التركية المتمردة التي تقوم بأعمال عدائية ضدها. وتؤكد تركيا أن المتمردين الأكراد الأتراك في شمال العراق يحظون بتأييد القادة الأكراد العراقيين، وأن بعض عناصر حزب العمال الكردستاني يتدربون في معسكرات أميركية وفق ما اكتشفت السلطات التركية، وأبلغت أطرافاً إقليمية. وهذا ما دفع تركيا الى التهديد أكثر من مرة بإرسال قواتها إلى شمال العراق، لقمع تلك الحركات وفي مقدمتها حزب العمال الكردستاني، تتركز الجهود السورية لدى الحكومة العراقية على دفعها في اتجاه ضبط الحدود على الرغم من القناعة بأن المسؤول الأول عن ذلك هي قوات الاحتلال. إلا أن توضيح سلامة النيات التركية تجاه العراق سيكون إثباتها من مسؤولية الأتراك وحدهم.

ويمكن القول إن سوريا استفادت من الاختلال الحاصل في العلاقات التركية- الأميركية، على خلفية تصويت الكونغرس الأميركي على مشروع قرار حول إبادة الأرمن في ظل السلطنة العثمانية في بداية القرن العشرين، لتوجيه رسائل إلى الإدارة الأميركية، في ما يخص الشأن العراقي، ورمي كرة ضبط الحدود ونفسي الإرهاب في المنطقة في اتجاه الملعب الأميركي، في وقت تبحث إدارة بوش عن

انجازات تغطي على إخفاقاتها في العراق، لتستمر في انتزاع التأييد الدولي لسياساتها حيال الملفات الدولية الأخرى، كالملف النووي الإيراني.

في محاذاة الملف العراقي الذي قدمت فيه سوريا الدعم لتركيا، يبرز ملف السلام ومؤتمر «أنابوليس»، حيث أبدت تركيا استعدادها للعمل على أن يأتي هذا المؤتمر جاداً وبما يضمن مشاركة سوريا التي اشترطت وضع قضية الجولان على مسار البحث، وكشف الرئيس التركي عن أنهم حين يلتقون بـ«أصدقائهم» سيشيرون «إلى ضرورة عدم إهمال الجولان لأن سوريا طرف أصيل في هذا النزاع» مشيراً في الوقت نفسه إلى أن اشتراك سوريا في مؤتمر السلام يعطي «رسالة قوية للأطراف المعنية بأننا ندعم كل الجهود الرامية للاستقرار والأمن في المنطقة».

إلا أن الرئيس التركي الذي عبر عن استعداد بلاده لبذل جهود في هذا الاتجاه ليس واثقاً من نجاح هذه الجهود وقال «إنه يمكن أن تبذل جهود ذات نيات حسنة في هذا الإطار إلا أننا لا يمكن أن نجزم بأن هذه الجهود ستتكلل بالنجاح»، ومع ذلك يرى غول أن الأهم هو أن تكون هناك «نيات حسنة من قبل الجميع في سبيل تحقيق هذا الهدف» لأن إيجاد حل لا يخدم مصلحة الأطراف المعنية فحسب، بل كل دول المنطقة وشدد على أنه يجب على الجميع القيام بمسؤولياتهم. وحسب وجهة النظر التركية «كي يتحقق الاستقرار الدائم، يجب ألا يتم إهمال أي طرف»، وأن تشارك في المؤتمر الدول المعنية بالسلام كافة ليكون شاملاً.

الجانب الاقتصادي:

- الاستثمارات التركية خلال سبع السنوات الماضية بلغت بحدود ٥٠٠ مليون دولار «بحدود ٢٥ مليار ل.س» تعود إلى ٣٣ مشروعاً مخصصاً وفق قانون الاستثمار رقم ١٠.
- تعتبر تركيا من الشركاء التجاريين المهمين لسورية إذ تستحوذ على نسبة ٦% تقريباً من الصادرات السورية، وتستورد سورية منها بحدود ٤% من مجمل الواردات السورية.
- تبين الأرقام أن الصادرات السورية إلى تركيا بدأت بالانخفاض تدريجياً منذ العام ٢٠٠٢، إذ انخفضت من ٢٣ مليار ل.س إلى حدود ١٧ ملياراً عام ٢٠٠٤.. في حين أن الواردات منها تزايدت، حيث ارتفعت من ٩ مليارات ل.س عام ٢٠٠٢ إلى حدود ١٤ مليار ل.س عام ٢٠٠٤، ولكن الميزان التجاري بين البلدين ما زال يحقق فائضاً لمصلحة سورية، ولكنه يتقلص تدريجياً.
- نصت بنود اتفاقية التجارة الحرة على خضوع الرسوم الجمركية والأعباء ذات الأثر المماثل المطبقة على الاستيراد إلى سورية من المنتجات المنشأة في تركيا إلى تفكيك خطي يصل إلى الصفر حيث يتم إلغاء كل الرسوم البالغة ١ بالمئة و ١.٥ بالمئة و ١.٧ بالمئة و ٣ بالمئة و ٣.٥ بالمئة بتاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بينما تلغى الرسوم البالغة ٥ بالمئة و ٧ بالمئة خلال ثلاث سنوات من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في حين يتم إلغاء الرسوم الجمركية البالغة ٢٠ بالمئة و ٢٣.٥ بالمئة خلال تسع سنوات من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

- يمكن رصد حجم التبادل التجاري بين دمشق وأنقرة الذي بدأ في العام ١٩٢٤ بنحو ٩ ملايين دولار، وأخذ هذا الرقم بالتضاعف إلى أن وصل إلى ٢٥ مليون دولار في العام ١٩٧٥، وبلغ حجم الصادرات التركية لسورية ٦١ مليون دولار بعد العام ١٩٨٠ ووصل إلى ٣٠٦ ملايين دولار عام ١٩٩٨، أما حجم الاستيراد التركي من سورية ما بين عامي ١٩٢٤ و١٩٧٥ فقد وصل إلى خمسة ملايين دولار وازداد هذا الحجم حيث بلغ ٢٠.٥ مليون دولار في العام ١٩٨٠، وارتفع في العام ١٩٩٠ إلى ٨٤ مليون دولار، وفي العام ١٩٩٦ وصل إلى ٣١٠ ملايين دولار، ويلاحظ من خلال هذه الأرقام أن حجم التبادل التجاري بين البلدين قد أخذ وتيرة متصاعدة بعد منتصف التسعينيات لأسباب تتعلق بطبيعة العلاقات وطبيعة اقتصادهما النامي.
- حجم التبادل التجاري بين دمشق وأنقرة ارتفع تدريجياً ليصل إلى ٨٢٠ مليون دولار عام ٢٠٠٥، حيث تجاوزت قيمة الاستثمارات التركية في سورية خلال العامين الماضيين حدود ١٥٠ مليون دولار تركّز معظمها في حلب وجوارها، ووفقاً لإحصائيات مكتب الاستثمار في سورية فإن تركيا تحتل المركز الأول في عدد المشاريع في سورية وبلغ عددها ٣٣ مشروعاً استثمارياً في إطار القانون رقم ١٠، وتجاوزت الاستثمارات التركية في السنوات السبع الماضية ٤٦٠ مليون دولار.

٤- اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية - التركية.

دخلت اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية التركية حيز التنفيذ مع بداية عام ٢٠٠٧، و إن هذه الاتفاقية دخلت حيز التنفيذ اقتصادياً وتجارياً في محافظة حلب ٣٥٥ كلم شمال العاصمة السورية وهي الاتفاقية ١٩ بين تركيا وسوريا

و تعد هذه الاتفاقية من أهم الاتفاقيات التي وقعت بين البلدين في المجال الاقتصادي والتجاري حيث ستساهم في دفع العلاقات الاقتصادية بين البلدين إلى مزيد من التطور والتقدم بما ستفتحه من مجالات و أفق واسعة للتعاون وإقامة الاستثمارات في البلدين من قبل رجال الأعمال ورفع حجم التبادل التجاري بين سورية وتركيا.(١٩)

إن الهدف من هذه الاتفاقية هو تطوير التعاون الاقتصادي وزيادة الاستثمارات بين البلدين حيث ميزت الاتفاقية بين المنتجات الصناعية وبين المنتجات الزراعية و نصت الاتفاقية على إلغاء القيود الجمركية على البضائع الصناعية، كما تم بموجب هذه الاتفاقية إعفاء المنتجات السورية المصدرة لتركيا إعفاءً كاملاً من الرسوم الجمركية منذ اليوم الأول لتنفيذ الاتفاقية. وتتضمن الاتفاقية تخفيضات مختلفة على كثير من المواد التي تصل إلى خمسين بالمئة و تلغى بعد مرور /12/ عاما من بدء تنفيذها.

ويتوقع أن تصل الاستثمارات التركية في سورية العام الحالي بعد بدء تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية التركية إلى نحو /٣٠٠/ مليون دولار لتضاف للاستثمارات الحالية القائمة والبالغة نحو

/٤٠٠/ مليون دولار مع الإشارة إلى أن المستثمرين الأتراك يرغبون بالاستثمار في مجالات النسيج والألبسة وقطاع البناء و الآلات وخطوط نقل الطاقة والاسمنت والمواد الغذائية والزجاج والتجهيزات الكهربائية والتغليف والجرارات والشاحنات وصهاريج الغاز والسياحة.

وأكد علي كمال أيضاً القنصل العام للجمهورية التركية في حلب أن اتفاقية التجارة الحرة التركية السورية ستفتح المجال للمستثمرين ورجال الأعمال في كلا البلدين للقيام بأعمال متعددة.

وتتيح أيضاً إمكانية دخول البلدين معاً للأسواق العالمية من خلال شراكتها باعتبار تركيا هي بوابة سورية إلى أوروبا وبالمقابل سورية هي بوابة تركية إلى الشرق الأوسط. (٢٠)

نتائج الدراسة التحليلية

تبين من خلال الدراسة التحليلية انه بوصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم أفرز تغييرات عدة على المستويين السياسي والاقتصادي:

١- على الصعيد السياسي:

ونقل عن الهيئة العليا للانتخابات قولها: " إن ٦٩ بالمئة من الناخبين أيدوا التعديلات الدستورية" والتي تشمل:

١- خفض فترة الرئاسة إلى خمس سنوات بدلا من سبع.

٢- أحقية ترشيح الرئيس لنفسه لفترة جديدة مدتها خمس سنوات أخرى.

٣- إجراء الانتخابات العامة كل ٤ سنوات.

اما خارجياً تبنت تركيا في ظل حكومة العدالة والتنمية نهج المصالحة مع دول الجوار المبنية على الحوار والتفاهم والاحترام المتبادل. واستطاع حزب العدالة والتنمية نقل الجمهورية التركية من موقع الطرف غير المباشر في النزاعات الدولية الى موقع الوسيط المحوري على الساحتين الدولية والاقليمية؛ حيث الوساطة بين سوريا واسرائيل عن طريق ادره المفاوضات بينهما، ومن المرجح ايضاً لعبه دوراً هاماً بين ايران والغرب، كما تمكن الحزب من تغيير بوصلة السياسة الخارجية التركية نحو الشرق؛ حيث شهدت تحسناً ملموساً مع دول الخليج العربي وايران وسوريا، اضاعة الى ذلك فقد خفت حدة التوتر الى حد كبير مع كل من ارمينيا واليونان.

في ما يخص العلاقة مع سوريا، حقق وصول حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢ نقلة نوعية فتحت الباب أمام الزيارة التاريخية للرئيس الأسد في ٢٠٠٤ والتي توجت بالعديد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والامنية، واهم مفاعيل تلك الزيارة يمكن تلمسه في توسيع نطاق العلاقات السورية - التركية، التي لم تعد مجرد علاقة بلدين جارين دفعتهما الظروف الإقليمية الناجمة عن الاحتلال الأميركي للعراق لأن يكونا صديقين متعاونين اقتصادياً وامنياً، بل إن العلاقة أجهت نحو تحالف إقليمي، يقوم على المصالح المشتركة للجانبين وعلى دور كل منهما، ذلك التلاقي والانسجام بين البلدين ودوريهما، اسهم إسهاماً كبيراً في دفع الاستقرار والسلام والازدهار قدماً إلى الإمام في مختلف أرجاء المنطقة.

٢- على الصعيد الاقتصادي:

استطاع عبر السياسة الاقتصادية التي انتهجها النهوض بالاقتصاد التركي بما يشبه المعجزة، ما انعكس ايجابيا على نظرة الجمهور التركي للحزب خاصة بعد عقود طويلة من فضائح الفساد و الرشاوى و البيؤس المالي و الاقتصادي الذي عاش فيه الأتراك في ظل الحكومات العلمانية و القومية المتتالية على الحكم؛ حيث حققت صادرات تركيا أرقاماً قياسية وصلت إلى ١٠٠ مليار دولار، و قد نما

النتائج المحلي الإجمالي خلال الأرباع سنوات و نصف من ١٨١ مليار دولار ليصل إلى ٤٠٠ مليار دولار، كما تبين من الدراسة التحليلية ان دخل الفرد ارتفع من ٢٥٨٩ دولار للفرد عند مجيء حزب العدالة و التنمية للحكم إلى حدود ٥٧٠٠ دولار. و بينما كان النمو الاقتصادي في تركيا يشكل نسبة ٢.٦% منذ الأعوام ١٩٩٣ و حتى العام ٢٠٠٢، فقد ارتفعت هذه النسبة بشكل هائل و مضاعف و سريع إلى ٧.٣% في الأعوام ما بين ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧.

المراجع

١. كيبديا، الموسوعة الحرة ، تركيا ، <http://ar.wikipedia.org/>.
٢. الصمد رياض ، العلاقات الدولية في القرن العشرين، الطبعة الأولى، ص ١١١.
٣. الموسوعة العربية، المجلد السادس، التبيؤ، التنظير الطبي (دمشق: الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م) ص ٣٦١ - ٣٦٢.
٤. تركماني عبد الله، ١٨ نوفمبر ٢٠٠٦م / <http://www.atassiforum.org/>.
٥. <http://www.byegm.gov.tr/> الاقتصاد التركي وسياسيات الانفتاح الاقتصادي الخارجي.
٦. موقع: http://www.kefaya.org/Arabic_Znet.htm مقال بعنوان تركيا مرشحة لأن تكون الأرجنتين القادمة؟ بقلم :إرنيك يلدان ومارك فيسبروت، ترجمة : احمد زكي، ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤.
٧. عطيفة حسين علي، صحيفة "٢٦ سبتمبر"، شئون دوليه، العدد ١٣٤١، الخميس ١٦ آب ٢٠٠٧، ص ١٣.
٨. مركز دراسات والبحوث الإستراتيجية، جامعة دمشق، العدد ١١، ربيع ٢٠٠٤، ندوة حزب العدالة والتنمية د.خلف محمد الجراد ص ١٢٢.
٩. مجلة عالم الاقتصاد، رقم العدد : ١٨٩ ، تاريخ العدد : ١٠/١/٢٠٠٧.
١٠. موقع الإتحاد <http://www.alitthad.com>.
١١. معوض جلال عبد الله، مركز دراسات الوحدة العربية، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية، الفصل السابع، مشكلات تركيا مع اليونان ص ٢٧١-٢٧٣.
١٢. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٣، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٦.
١٣. تركيا والاتحاد الأوروبي، <http://www.alitthad.com>.
١٤. معوض جلال عبد الله، مركز دراسات الوحدة العربية، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية، الفصل السابع، مشكلات العلاقات التركية - الأوروبية ص ٢٧٤ - ٢٧٥.
١٥. ملحق البعث الفكري، العدد ٤٣، الاثنين ٣/٤/٢٠٠٦.
١٦. معوض جلال عبد الله، مركز دراسات الوحدة العربية، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية، ص ٢٣٨.
١٧. <http://www.assafir.com>.
١٨. حسين ولي خورشيد، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، اتحاد الكتاب العرب ١٩٩٩، ص ٢٥.
١٩. <http://www.masrawy.com> (١/٩/٢٠٠٧ ١٧:٥٢:١٧ PM).
٢٠. <http://www.dcc-sy.com/dcc04/index.php>.